مركز الدوحة لحرية الإعلام

تعريف : يقصد بكلمة تسامح في هذه الورقة إبداء أقصى درجة ممكنة من الاحترام للآراء والأفكار والمعتقدات والحساسيات الثقافية والدينية مهما كان رأينا فيها. كما أن التّسامح كمفهوم أخلاقيّ اجتماعيّ دعا إليه كافّة الرّسل والأنبياء والمصلحين لما له من دور وأهميّة كبرى في تحقيق وحدة، وتضامن، وتماسك المجتمعات، والقضاء على الخلافات والصّراعات بين الأفراد والجماعات،

والتّسامح يعني احترام ثقافة وعقيدة وقيم الآخرين، وهو ركيزة أساسيّة لحقوق الإنسان، والديمقراطية والعدل، والحريات الإنسانيّة العامّة/ التسامح لا يعني سوى القبول بحق الآخر في ان يكون له حق التفكير المختلف بما في ذلك الإيمان بمعتقدات وتصورات ورؤى دينية وثقافية واجتماعية وسياسية شرط أن لا يتم استخدامها كأدوات لإنتاج أي شكل من العنف.

خلاصة تنفيذية :

1-إن الدور المنوط بالمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية والتعليمية بكل أشكالها يتحدد اليوم وعلى نحو غير مسبوق في نطاق قدرته على تنظيم التواصل وفتح قنوات التعرف على الأفكار والمعتقدات الأخرى ومن دون صور نمطية أو زائفة/ وهذا هو التحدي الأكبر أمام ثقافة التسامح إذ لا يمكن لهذه الثقافة أن تنتصر في مجتمعاتنا من دون التخلي عّن الصور النمطية للثقافات الأخرى.

٢-ولهذا الغرض يتوجب إنشاء منظومة معرفية جديدة لتوحيد المصطلحات في وسائل الإعلام.

إن فوضى استخدام المصطلحات في الوسائل التربوية والإعلامية خصوصا في ظل إنعدام أي شكل من أشكال الرقابة المجتمعية والتفاعليه بالشكل الكافي سوف يساهم في إغلاق قنوات التواصل الصحيح داخل مجتمعاتنا// وسوف يسهم كذلك في ترسيخ الصور الزائفة والنمطية المغلوطة، ولذلك لا بد من السعي لتوحيد المصطلحات المستخدمة.

وتقول دراسة للأستاذ وليد حسنى زهرة صدرت بهذا الشأن فى عام 2014 حول "**خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي**" إنه وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية ومعايير عالمية لحصر خطاب الكراهية والطائفية والمذهبية والتمييز..إلخ، وباستثناء تجارب بسيطة لرصد خطاب الكراهية في الإعلام، فإن عملية الرقابة على مضمون المواد الإعلامية التي تتبنى خطاب الكراهية والتمييز والطائفية لا تزال متواضعة، وفي دول عربية عديدة لا تزال هذه الرقابة الإيجابية المطلوبة غائبة تماما.

٣-إن التلازم بين مكافحة الإرهاب في مجتمعاتنا وإشاعة ثقافة التسامح يتطلب اليوم إنشاء أرضية معرفية جديدة تقوم على أساس أن شرط القبول بحق التفكير المختلف هو شرط منع وإعاقة لتحوله إلى مصدر توتر إجتماعي أو ثقافي.

والمعضلة الراهنة في هذا الجانب من المسائل المطروحة تكمن في وجود مرتكزات قوية تسمح بتحويل حق التفكير المختلف الى وسيلة لقهر الآخرين.

4- دور مؤسسات المجتمع المدني برصد الممارسات الإعلامية وخطاب الكراهية فى الإعلام بمختلف منصاته تعميقا للمسؤولية الجماعية فى حصار وحصر هذا

الخطاب والتصدى له بوعي من المجتمع المدني والعمل على مكافحته وإستبداله بخطاب إنساني أخلاقي متسامح وقابل للآخر ومرحبا بالكل .

5- قصور التشريعات المحلية والوطنية فى التمييز بكفاءة بين ما هو مقبول تحت مظلة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالحقوق الأساسية فى حرية الرأي والتعبير وبين إستخدام المنصات الإعلامية والإلكترونية كأدوات للتحريض على العنف وعلى الكراهية.

نستطيع أن نلحظ قصورا واضحا في معالجة خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية والمذهبية، وبالرغم من وجود قوانين تجرم هذا الخطاب إلا أن الدول نفسها لم تلجأ لتطبيق تلك القوانين، مما أدى بدعاة الكراهية والطائفية للإفلات من العقاب، بينما أدت كتاباتهم ونشاطاتهم إلى تعزيز الصراعات المحلية، وتعميق روح الكراهية داخل المجتمع.

وبالرغم من توقيع معظم الدول العربية على تلك الإتفاقيات، إلا أن تفعيلها كان الأكثر غيابا لصالح الخطاب النقيض وهو خطاب الكراهية والتمييز، والطائفية.

6- الخروج من حالة الإستقطاب المجتمعي والسياسي

لابد أن تعزز الممارسات الإعلاميه الخروج من حالة الإستقطاب السياسي والمذهبي والطائفي.

وعلى الإعلام في هذا الجانب مهمة صعبة من أجل إشاعة روح التسامح والتعايش بين جميع فئات المجتمع وأطيافه ومذاهبه بل وإعادة اللحمة للمجتمات التى شهدت إضطرابات متصاعدة وما زالت تشهد وتعاني فى مرحلة قد تمتد.

وهنا ينبغى تكاتف جميع المؤسسات والفاعلين لتقديم التدريب المناسب للصحفيين والإعلاميين فيما يخص المعايير المتفق عليها وطنيا وعالميا حول ما يعتبر حقا فى التعبير وما يتعلق بخطاب التحريض على الكراهية.

7-واقع الإفلات من العقاب

فى الوقت الذى تصدر فيه كثير من التشريعات التى قد تعد تهديدا لحرية الرأي والتعبير نجد تأصيلا لفكرة الإفلات من العقاب ويتمثل فى عدم محاسبة المتسببين فى الكثير من هذه الجرائم الخطيرة بداية من قتل الصحفيين وحبسهم حال تأدية وظيفتهم بينما يتم ترك كل المحرضين على الكراهية بلا أدنى محاسبة وبلا رصد عملي وفاعل لتلك الجرائم وفضح تلك الممارسات.

-ويجب إصدار تشريعات أكثر وضوحا وقوة فى مواجهة ومحاسبة المحرضين والمرتكبين لتلك الجرائم التى تهدف لتكدير السلم العام والمجتمعي ولابد من تكاتف جميع مؤسسات المجتمع المدنى فى رصد وفضح تلك الإنتهاكات وإصدار التقارير المنتظمة والتى توثق وتفضح تلك الإنتهاكات وتلك الممارسات غير الأخلاقيه والمجرمة.

8-العمل مع كافة الشركاء والمنظمات لإرساء مبادئ التربية الإعلامية وحقوق الإنسان ووضعها ضمن مقررات دراسيةه تكوينية وخاصة لطلبة المدارس والصفوف المبكرة. وهذا يعزز قدرة الأجيال الجديدة على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية وبشكل خاص على النحو الوراد فى المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التى تنص على أن (لكل فرد الحق فى حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق:

حريته فى إعتناق الآراء دون تدخل وتلقي ونقل المعلومات والأفكار عبر أي وسيلة ودون أي قيد بحدود جغرافية)
تعزيز تدريس تلك الأساسيات ضمن سياسات تعليمية وطنية تحترم الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وتفتح آفاق الإطلاع والتقارب مع الثقافات المتعددة لهو ضرورة فى عملية بناء المواطن العالمي والقادر على المشاركة بإيجابية فى بناء مجتمعه والتصدى لمواجهة خطاب الكراهية وعدم التسامح.

في هذا الصدد يلعب مركز الدوحة لحرية الاعلام دورا متناميا **في تعزيز ثقافة التسامح ومناهضة خطاب الكراهية والتطرف**. ويعتبر أن حرية الصحافة والإعلام المتميز عنصران حيويان لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما يعتبر أن وسائل الإعلام ذات الأداء المتميز عاملا حاسما في خلق مجتمعات صحية واقتصادات مستدامة. ويسعى إلى دعم سلامة الإعلاميين وتعزيز فرص الوصول إلى مزيد من المعلومات وفتح آفاق جديدة للحوار وتبادل المعلومات والمعارف، ومساعدة الحكومات والمجتمعات على المضي قدما نحو إشاعة ثقافة الحرية والشفافية والمساءلة تساعد الحكومات والمجتمعات على المضي قدما نحو مزيد من الشفافية والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.